

Distr.: General
14 July 2010
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة

البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة	أولاً
٣	الردود الواردة من الحكومات	ثانياً
٣	المغرب	

* A/65/150.



أولا - مقدمة

١ - أُنْتُ الجمعية العامة، في قرارها ٦٤/٦٨، على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة، من خلال إجراءات شاملة ومنسقة، تستند إلى روح الشراكة المتعددة الأطراف، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار وعمليات التبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار. وشجعت الجمعية بلدان المنطقة على تعزيز هذه الجهود بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم ومتعدد الأطراف فيما بين دول المنطقة، واعترفت بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢ - وسلّمت الجمعية أيضا بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، وكذلك توخي الاحترام وزيادة التفاهم فيما بين الثقافات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أمور من شأنها أن تسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.

٣ - وأهابت الجمعية العامة بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف، أن تقوم بذلك وتهيئ من ثم الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. وشجعت الجمعية أيضا جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، من خلال تشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالمشاركة في جملة أمور منها نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

٤ - وشجعت الجمعية العامة بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، مع أخذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاعتبار، وتوطيد تعاونها في مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير القانوني وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويحول من ثم دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

٥ - علاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا التقرير مقدم امتثالا إلى ذلك الطلب، واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٦ - وفي هذا الصدد، وُجّهت مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب إليها تقديم آراءها بشأن هذا الموضوع. وقد أُدرجت ردود الدول في الفرع الثاني من هذا التقرير. وستصدر أية ردود تُستلم فيما بعد في شكل إضافات إلى هذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

التدابير التي اتخذها المغرب من أجل تدعيم الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

١ - أهمية الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط للسلام والأمن الدوليين:

• يؤكد المغرب مجددا التزامه بأهداف السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويكرر دعوته الموجهة إلى جميع الدول في منطقة البحر الأبيض المتوسط للعمل على تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية وتعزيز أوجه التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي التي تُعد عوامل أساسية في تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة من العالم.

- ولا تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط بالتأكيد منطقة متكاملة، بسبب أوجه التفاوت الاقتصادي، والاختلافات الثقافية، والتباينات السياسية والعسكرية فيها. ومع ذلك، فإن تداخل إشكالياتها ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإنساني يعتبر حافزا لإقامة سلام في المنطقة قائم على أساس التعاون المتعدد القطاعات حتى تستعيد هذه المنطقة توجهها المبدئي باعتبارها منطقة للسلام والمبادلات.

- ويتطلب البناء المفاهيمي والسياسي لمنطقة الأمن المشترك التي تجمع بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تضع في الاعتبار جميع عوامل انعدام الأمن

الذي يورق شعوب المنطقة، وضع نهج عالمي للأمن يكون متعدد الأبعاد في مضمونه ومتكاملا في مسعاه.

- ويتميز المغرب، داخل المجال الأوروبي المتوسطي، بانفتاحه الطموح على أوروبا الذي يتسم بالعمل على تعزيز آليات الحوار، وبالالتزام بجميع الجهات الفاعلة المغربية بهذه الشراكة.

- إن الإصلاحات التي أجراها المغرب على الصعيد الاجتماعي الإقليمي، في مجال التنمية البشرية وفي حرية التعبير، تنسجم انسجاما تاما مع النهج الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي، والذي يضع العنصر البشري في قلب السياسات الوطنية في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والبيئية.

- لقد كللت العلاقات الهامة بين المغرب وأوروبا بالتوقيع، في عام ٢٠٠٨، على مركز التكامل المتقدم الذي طلبه المغرب، وبدء شراكة متعددة الأبعاد وواعدة مع الاتحاد الأوروبي وأجهزته الفرعية. وبهذا فإن المغرب يوطد الجسور بين مجالات الإصلاح المختلفة التي يتولاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل تعزيز الانفتاح الديمقراطي وترسيخ الحكم الرشيد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع المحافظة على إقامة حوار صريح ومتعدد الجوانب ومسؤول مع شركاءه.

- لقد توطدت العلاقة القوية والفريدة بين المغرب والاتحاد الأوروبي بفضل عقد مؤتمر القمة الأول بين الطرفين في آذار/مارس عام ٢٠١٠. ومؤتمر القمة هذا المعقود بين الاتحاد الأوروبي وبلد عربي ومسلم يشكل تقدما نوعيا أكيدا نحو إقامة شراكة متميزة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

- وقد شارك المغرب في أعمال الاجتماع الثامن لوزراء الخارجية لدول غرب منطقة البحر الأبيض المتوسط، المعقود في ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في تونس (الحوار ٥+٥). وقد عكفت الدول العشر الأعضاء في هذا الحوار على مناقشة المنظورات المقبلة للعلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في الجنوب، ومسألة الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، ومناقشة التطورات الأخيرة للحالة في الشرق الأوسط ومنظورات استئناف عملية السلام، فضلا عن مناقشة تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية.

- ويؤكد المغرب أن جميع السياسات الأمنية في المنطقة الأوروبية - المتوسطية ينبغي أن تقوم على نهج متعدد الأبعاد، ولا ينبغي أن تقتصر على الجانب الأمني فحسب،

بل يجب أن تشمل مجموعة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح التنمية البشرية. ولذلك، فقد أكد المغرب مجددا التزامه بالتعاون مع جميع مبادرات الشراكة المتوسطية، لا سيما الحوار الذي تنظمه منظمة حلف شمال الأطلسي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، والشراكة المتوسطية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحوار الخمسة + خمسة.

- علاوة على ذلك، يؤكد المغرب مجددا التزامه بتوثيق صلات التعاون والحوار مع منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار من الاحترام المتبادل والمصالح الاستراتيجية المشتركة.

- ويساهم النهج المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي ببعده العملي والمحدد في توطيد الحوار بين بلدان البحر المتوسط. ومن هذا المنطلق، يتعين التوصية باعتماد عدة أساليب عملية تهدف إلى تحسين التعاون بين الشمال والجنوب، لا سيما في مجال تقديم المساعدة في حالات الكوارث والتعاون البحري في المجالين العسكري والمدني.

- وفي رأي المغرب، لا يزال الأمن والاستقرار في الفضاء الأوربي - المتوسطي مرتبطا ارتباطا وثيقا بتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

- ولقد ظل المغرب يدعو على الدوام إلى إحلال سلام عادل ودائم بين إسرائيل والعالم العربي عن طريق مفاوضات جادة جديدة بأن تفضي إلى تسوية قائمة على مبدأ وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

- إن جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لا يألو جهدا في العمل من أجل التوصل إلى هذه التسوية، معربا عن إدانته لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من أعمال، بمواصلتها تحدي المجتمع الدولي بمتابعتها سياسات الاستيطان والتهويد المتهورة داخل هذه المدينة المقدسة.

- ويدعو المغرب أيضا إلى إيجاد فهم داعم واستباقي للتفاعلات الأمنية بين منطقة البحر الأبيض المتوسط وعمقها الأفريقي، على صعيد الهلال الممتد عبر الساحل والصحراء الكبرى إلى ساحل المحيط الأطلسي.

٢ - الجهود التي يبذلها المغرب لجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار بين الثقافات والأديان:

- إن الأهمية التي يوليها جلالته الملك محمد السادس للحوار بين الأديان والثقافات من حيث كونه عنصرا أساسيا من عناصر السلام والأمن والتعايش السلمي بين شعوب

الأمم، تجعل المغرب يؤيد فعليا المبادرات الدولية والإقليمية العديدة المتعلقة بالحوار بين الثقافات والأديان، ولا سيما مبادرة تحالف الحضارات.

- إن مشاركة المغرب الفعلية في منتديات تحالف الحضارات الثلاثة، وفي الاجتماعات الوزارية التي عقدت على هامش دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، تؤكد دعم المغرب لهذه المبادرة وأهدافها، وتؤكد رغبته في الاضطلاع بدور حيوي في هذه العملية.
- إن المغرب، بصفته عضوا في مجموعة أصدقاء هذا التحالف، ليطمح أيضا في أن يشارك في الجهود المبذولة لإعطاء مبادرة الأمم المتحدة هذه بعدا إقليميا على صعيد البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سيتيح لها أن ترسخ جذورها في هذا الفضاء الجغرافي والتاريخي المشترك، حتى تحقق أفضل النتائج وتضع الأسس لمشاريع ملموسة في مجالات التعليم والثقافة والعلوم والاتصالات، ولتكون دعامة للتنمية البشرية والسلام العالمي.
- إن المغرب لمقتنع بأن التعاون والحوار في مجال الأديان والثقافات يشكلان وسيلة من شأنها أن تنهي مظاهر العنف والكراهية وتنتهي الطائفية، وأنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، أن تؤكد مجددا التزامها بتعزيز التسامح والتفاهم والتعاون بين شعوب مختلف الأديان من أجل توطيد السلام والتنمية المستدامة.

٣ - المشاركة المستمرة لصالح نزع السلاح وعدم الانتشار:

- إن المغرب، إذ يدرك حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه، باعتباره طرفا فاعلا على المسرح السياسي الدولي، فقد شارك في الأنشطة الرامية إلى تفعيل عدم الانتشار ونزع السلاح بانضمامه إلى اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، من قبيل معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمحاربة الفساد، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، واثنان من بروتوكولاتها الرئيسية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وبامثاله للأنظمة الدولية والإقليمية المتعلقة بعدم الانتشار.

- ولا يزال المغرب، الذي وقع مجموعة الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما فيها معاهدة عدم الانتشار، يعمل من أجل نزع سلاح نووي لا رجعة فيه يكون شفافا وقابلا للتحقق، مع الإصرار على مراعاة عدد من المسائل الجوهرية ومنها الصلة بين نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.
- لقد كان من شأن الجهود والأنشطة التي اضطلعت بها المملكة لصالح عدم الانتشار ونزع السلاح أن جعلت المجتمع الدولي ينوط بها مسؤوليات عديدة في هذا الميدان، وبوجه خاص انتخابها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، وتوليها رئاسة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، ورئاسة اللجنة السادسة للجمعية العامة، التي اضطلع المغرب خلالها بدور بناء للتوصل إلى توافق في الآراء، حيث رأس عملية إقرار الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في عام ٢٠٠٤، ومنصب نائب رئيس لجنة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى) في عام ٢٠٠٥ مؤيدا اعتماد الصك الدولي المتعلق بتعقب ووسم الأسلحة الصغيرة، ورئاسة مؤتمر نزع السلاح في عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤.
- تولى المغرب رئاسة مدونة لاهاي لقواعد السلوك في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وكرس جهوده من أجل المحافظة على هذه المعاهدة التي تشكل الصك المتعدد الأطراف الوحيد الذي يعتمد منحى عالميا في ميدان عدم انتشار القذائف وتعزيزها وجعلها تكتسب طابعا عالميا.
- ويؤيد المغرب ما تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دور محوري بفضل نظام الضمانات، لا سيما الضمانات العامة. وفي هذا الإطار، يؤكد المغرب ضرورة أن يتخذ الانضمام إلى نظام الضمانات للمعاهدة طابعا عالميا، وهو يعمل من أجل المحافظة على مصداقية هذه المؤسسة باتخاذها موقفا يشدد على ضرورة أن تتاح للوكالة الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهدافها.
- لقد كان المغرب أيضا من أوائل الدول التي عملت من أجل اعتماد حظر شامل لا رجعة فيه للتجارب النووية من خلال معاهدة تكون ذات طابع عالمي وقابلة للتحقق بفعالية، وهو لا يألو جهدا من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعها وصادق عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، على التوالي. وشارك المغرب فرنسا في رئاسة المؤتمر السادس المعقود في نيويورك في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩،

بشأن تطبيق المادة الرابعة عشرة المتعلقة بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة. وبذل المغرب مساعي عدة لدى عدد من الدول الأفريقية بهدف تسهيل بدء نفاذ المعاهدة وتمهيد السبيل من أجل تطبيق نظام للتحقق الشامل. وعمل المغرب، في مساعيه، على توضيح المكاسب التي يمكن أن تحققها الدول الأطراف من أوجه التقدم التكنولوجي التي يتميز بها نظام الإشراف الدولي، ومن تعزيز قدرات تلك الدول.

- إضافة إلى ذلك، يشارك المغرب مشاركة كاملة في المبادرات التالية الرامية إلى تعزيز سلطة نظام عدم الانتشار وإلى تعزيز طابعه العالمي:

- المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي استضاف المغرب اجتماعها الأول المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بالرباط.

- المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي انضم إليها المغرب في عام ٢٠٠٨.

- الشراكة العالمية للطاقة النووية التي وقع المغرب إعلان المبادئ المتعلقة بها في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

- ويلتزم المغرب بجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار الصادرة عن المفاوضات المتعددة الأطراف أو المبرمة تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الإطار، يقدم المغرب، بانتظام، تقارير وبيانات بموجب الاتفاقيات وبموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمجلس الأمن المتعلق بعدم الانتشار.

- علاوة على ذلك، ساهم المغرب مساهمة فعالة في أعمال مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي، المعقود في واشنطن العاصمة، في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الذي تناول مسألة عدم الانتشار وحماية الأسلحة والمواد النووية، وكذلك أعمال مؤتمر الأطراف المكلفين بدراسة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في عام ٢٠١٠، الذي نظم في نيويورك، في الفترة من ٣ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠.

- وفي هذا السياق، ظل المغرب يؤيد على الدوام العمليات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

- ويرحب المغرب باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف، وبوجه خاص، القرار الذي ينص على عقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٠، وتسمية منسق خاص في

سياق الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

- إن إنشاء هذه المنطقة ليس تدبيراً ضرورياً لتجنب الانتشار وحالة انعدام الأمن في هذه المنطقة فحسب، بل هو أيضاً هدف دولي وعامل من عوامل توطيد السلام والأمن في العالم.

- ويرحب المغرب أيضاً بدخول معاهدة بليندايا لعام ١٩٩٦ حيز النفاذ، مؤكداً من جديد التزامه بجعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية.

• ويرى المغرب أن اتخاذ تدابير لبناء الثقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يتحقق، من دون شك، عن طريق الحوار والتعاون وتضافر الجهود بشأن المسائل الإقليمية، وعن طريق وجود تضامن فعلي بين جانبي البحر الأبيض المتوسط.

٤ - الجهود التي تبذلها مملكة المغرب في الكفاح ضد الإرهاب، والجرائم الدولية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فضلاً عن إنتاج المخدرات وتعاطيها والمتاجرة بها بطرق غير مشروعة

• يقع المغرب في مفترق طرق بين الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، ويقع على بوابات جبل طارق. فموقعه الجيوستراتيجي المميز هذا يعطيه مزايا، وإن كان يعرضه لعدة تحديات أمنية، لا سيما تسلسل الإرهابيين، والهجرة غير المشروعة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، فضلاً عن الجرائم المنظمة الأخرى.

- إن ظهور هذه التهديدات على الصعيد العالمي يتطلب، أكثر منه في أي وقت مضى، مضاعفة الجهود انطلاقاً من إقامة تعاون وثيق وحازم قادر على تحقيق مواجهة فعالة لهذه التحديات.

- ويرى المغرب أن الهاجس الأمني الذي تولده طبيعة المنطقة الساحلية الصحراوية التي يجعل منها غياب الرقابة على الحدود وضخامة حجم الاتجار بالأسلحة مكاناً ملائماً لنشاط شبكات الإرهابيين، يسوّغ مشاركة المغرب في المعركة مع حلفائه الاستراتيجيين وانفتاحه على المبادرات البناءة الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة في هذه المنطقة الفقيرة وإحلال الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة المغربية.

- إن المغرب، الذي هو ذاته ضحية من ضحايا الهجمات الإرهابية، على اقتناع بأن هذا الخطر ذاته يهدد جميع أعضاء المجتمع الدولي من دون تمييز. وهذه الحالة ناجمة عن الخطر الذي تشكله المجموعات المحلية بقدر ما تشكله الحركات

الأصولية على الصعيد الدولي، التي تنتمي إلى إيديولوجية القاعدة القائمة على الكراهية. ومن ثم فهو يبيّن تصوره لعمله في مجال مكافحة الإرهاب وينفذه في سياق ثلاثي الأبعاد: وطني وإقليمي ودولي.

- إضافة إلى ذلك، فإن الجهود التي يبذلها المغرب في هذا الصدد تتجلى على عدة مستويات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فقد انضم إلى عدد من الكيانات منها ما يلي:

- مدونة قواعد السلوك لأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل مكافحة الإرهاب، وكان ذلك في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أثناء مؤتمر القمة المعقود في برشلونه، بأسبانيا، بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأوروبية - المتوسطية

- تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في إطار سياسة الحوار الأوروبي

- الأنشطة المضطلع بها في إطار "مبادرة ٥+٥" بأن شارك مشاركة فعلية في هذا الصدد

- مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

- الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يشارك فيها المغرب مشاركة تامة

- عملية المسعى النشط في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تتولى تنفيذها منظمة حلف شمال الأطلسي.

• إذا كان بالإمكان تجنب وقوع حرب نووية في الوقت الحاضر، فإن احتمالات وصول الإرهابيين إلى المواد النووية قد زادت. وفي هذا السياق، انضم المغرب طرفاً في جميع الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وهو يساهم في الأعمال المضطلع بها على الصعيد الدولي من أجل مكافحة الإرهاب، وخاصة احتمالات وصول المجموعات والشبكات الإرهابية إلى حيازة أسلحة دمار شامل.

- وفي هذا الإطار، صوت المغرب لصالح القرار GC(53)/RES/11 المتعلق بموضوع "الأمن النووي، بما في ذلك التدابير الرامية إلى الحماية من الإرهاب النووي والإشعاعي"، الذي اتخذ في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أثناء الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- إضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، برئاسة المغرب، الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي. وقد أحرزت هذه الاتفاقية التي وقعت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تقدما كبيرا في عملية التصديق عليها.
- كذلك، أقام المغرب تعاوننا وثيقا مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.
- ولمكافحة هذا البلاء، اعتمد المغرب استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب مسترشدا بنهج استباقي ومتعدد الأبعاد يهدف إلى منع ومكافحة الخطر الذي تشكله وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين، ويتمحور حول المواضيع التالية:
- توطيد الأمن وتوفير الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية
- منع الاتجار غير المشروع
- تفكيك المجموعات والشبكات الإرهابية
- أما على الصعيد الوطني، فإن الصك القانوني الرئيسي، في هذا الأمر، هو القانون ٠٣-٠٣، المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ المتعلق بمكافحة الإرهاب.
- وفي إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي فقد قام المغرب بما يلي:
- استضاف الحلقة الدراسية المتعلقة بالاستجابة السريعة في حالة حدوث أفعال كيدية تنطوي على استخدام مواد إشعاعية، التي نظمت في الرباط في الفترة من ٥ إلى ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- تنظيم حلقة دراسية ثانية بشأن "منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية، عقدت في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
- سيقوم بتنظيم مناورة دولية فيما يتعلق بالرد على أي عمل كيدي ينطوي على استخدام مواد إشعاعية.
- إن الغرض من تعدد أنشطة المغرب في مكافحة الإرهاب يتضمن أيضا التوصل إلى تحقيق تعاون في مجال تبادل المعلومات، وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث، والالتزام بعدم منح اللجوء للإرهابيين الذين يخططون لشن هجمات إرهابية نووية؛ فضلا عن تنظيم حلقات دراسية في مواضيع ذات صلة بهذا الأمر.

- إن الطبيعة المعقدة للظاهرة الإرهابية، وانتقالها من مكان إلى آخر، وهي ظاهرة لا تعرف حدوداً أو هويات وطنية، تحتم علينا أن نستعيض عن إطار العمل المتبع على الصعيد العالمي بنهج إقليمي أكثر استجابة وأقوى فعالية. وهذا البعد دون الإقليمي بحاجة هو أيضاً إلى أن يستفيد من منجزات الحوار الأوروبي - الأوسطي (وبوجه خاص الحوار ٥+٥) وإلى أن يولي مزيداً من الاعتبار للتجارب الوطنية المختلفة للبلدان الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط التي واجهت، في وقت مبكر جداً، تصاعد موجة الأصولية القائمة على الكراهية، واكتسبت بذلك خبرة ينبغي أن توظف في الكفاح ضد الإرهاب.
- من ناحية أخرى، فقد انضم المغرب إلى الجهود التي تبذلها بلدان أخرى من أجل اعتماد إعلان جنيف المتعلق بالعنف المسلح والتنمية. وفي هذا الصدد، يدعو المغرب إلى توطيد الشراكة الدولية، حتى تستطيع البلدان المانحة والمؤسسات الإنمائية وهيئات نزع السلاح أن تدرج العنف المسلح في برامج عملها.
- ويرى المغرب أن من الجدير بالذكر ما تشعر به الدوائر المعنية بمكافحة الجريمة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من حاجة ماسة إلى تعزيز قدراتها من حيث تدريب الموظفين وتزويدها بالمعدات التكنولوجية لتمكين من التصدي للتحديات الجديدة التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. إن تقديم المساعدة التقنية، لا سيما تلك المساعدة التي نصت عليها الأحكام ذات الصلة في اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود أمر لا بد منه.
- وفي الوقت الحاضر، يعمل المغرب بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل وضع نظام لفرض رقابة على صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج.
- لقد أعلن المغرب أنه يود أن يرى برنامج العمل الرامي إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، معززا بجهود كبيرة وإرادة سياسية حقيقية من أجل التوصل إلى توطيد السلام وإلى إنفاذ الصكوك القانونية القائمة في هذا الصدد وإلى وضع أنظمة قانونية جديدة، وبخاصة من أجل تنظيم السمسرة في الأسلحة التقليدية بهدف السيطرة على تداولها.
- وفي هذا السياق ذاته، نظم المغرب في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بالتعاون مع مكتب نزع السلاح التابع للأمم المتحدة، حلقة دراسية لمنطقة البحر

الأبيض المتوسط، بشأن تشجيع انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة غير الإنسانية.

- ونظم المغرب أيضا في الرباط في ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية، حلقة عمل بشأن الأسلحة التقليدية والأمن الإقليمي، حضرها خبراء قدموا من جانبي البحر الأبيض المتوسط. وكان الهدف من الحلقة الدراسية هو الانتشار غير المشروع وغير الخاضع للرقابة للأسلحة التقليدية في منطقة شمال أفريقيا من مناطق النزاع، والعلاقة بين هذه الأسلحة والمنظمات الإرهابية والجماعات المسلحة غير المشروعة. وناقش المشاركون أيضا إمكانيات التعاون بهدف التوصل، في نهاية المطاف، إلى وضع تدابير لمكافحة انتشار الأسلحة في المنطقة.

• ويكرر المغرب الإعراب عن رغبته في المشاركة في عمل متضافر مع جميع الدول المعنية لمكافحة المخدرات والجرائم المرتبطة بها، وللعمل من ثم، بروح من المسؤولية المشتركة على تنظيم مواجهة على الصعيد العالمي تكون متوازنة ومنسقة، لما يشكله هذا البلاء من تهديد للمجتمعات كلها.

- وفي سياق الجهود التي يبذلها بلدنا من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات، تم تسجيل عدة مبادرات في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ومنها على وجه الخصوص ما يلي:

- إنشاء لجنة مغربية - أسبانية مختلطة لمكافحة المخدرات.
- انضمام المغرب إلى مركز مكافحة المخدرات في الحوض الغربي من منطقة البحر الأبيض المتوسط الكائن مركزه في طولون، بفرنسا. والمركز هو آلية لمكافحة المخدرات في المنطقة الغربية من حوض البحر الأبيض المتوسط ويضم البلدان الساحلية من المنطقة الغربية من حوض البحر الأبيض المتوسط وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي.
- انضمام المغرب، بصفة مراقب، إلى مركز التحليلات والعمليات البحرية لمكافحة المخدرات، ويقع في لشبونة. والمركز هو فرقة عمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وبوجه خاص الكوكايين، ويعمل على ساحل المحيط الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة ويضم سبعة بلدان هي أسبانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا.

- ويرى المغرب أن مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا وآثاره العديدة على الاستقرار الإقليمي والدولي تدعو إلى تجدد الالتزام في هذا الصدد، من جانب جميع الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، يعرب المغرب عن ترحيبه بالمبادرات التي نفذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل عكس مسار الاتجاه في هذا النشاط المشؤوم، وبالتائج الإيجابية الأولية التي تحققت منذ نهاية العام، والتي ينبغي أن تعزز وأن يزداد عليها لتشمل البلدان المستقبلية الأخرى في هذا النطاق الساحلي الصحراوي الكبير الذي يمتد من غرب أفريقيا إلى شرقها.
- ويؤكد المغرب أيضا من جديد ضرورة توثيق التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وخاصة ببذل جهود متعددة الأطراف ينبغي للمجتمع الدولي من خلالها الاستثمار في اتخاذ نهج حازم للتصدي لهذه الظاهرة، وهو يدعو إلى تقديم مساعدة تقنية من قبل الجهات المانحة، وإلى تحسين أساليب الوقاية من الإدمان على المخدرات وعلاجه، وتعزيز التعاون في مجالي الكشف والتصدي.
- وفي الأخير، يدعو المغرب، لأغراض التصدي للتنامي المثير للقلق لأنشطة الاتجار بالأسلحة والمخدرات وبالبشر، وللأنشطة الإرهابية في المنطقة الساحلية - الصحراوية إلى أن يكشف المجتمع الدولي مبادراته الرامية إلى توطيد السلام وأعمال الانعاش في البلدان الخارجة من النزاعات.
- إن الكفاح ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وضد الجريمة الدولية، وضد عمليات النقل غير المشروع للأسلحة، فضلا عن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، يتأتى أيضا بإحلال السلام الدائم وبإزالة بؤر التوتر. ويمثل هذا أيضا أحد الأبعاد التي يتجلى فيها التزام المغرب الاستراتيجي ببناء مغرب عربي موحد على أسس سليمة، بصفته عامل استقرار في المنطقة؛ يتفاعل بروح إيجابية مع بلدان الجوار المباشر.